

حكم الشهادة تحملا وأداءً

بقلم الدكتور
محمد بن محمد الزين

لما كانت الشهادة دليل حق، وحجة حقيقية أمام القضاء لإظهار الحقوق لأهلها، ونورا جليا للقضاة يهتدون به في إحقاق تلك الحقوق، ودفع المظالم، ورفعها عن المظلومين، لأمر الله سبحانه وتعالى بها في مواضع عديدة من القرآن الكريم حيث قال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ﴾^(١).

وقال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾^(٢).

وقال تعالى : ﴿ وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قرى ﴾^(٣)، وأداء الشهادة على الوجه المطلوب من العدل المأمور به.

وقال تعالى : ﴿ والذين هم بشهاداتهم قائمون ﴾^(٤). لما كانت الشهادة كذلك اتفق جمهور الفقهاء على أن تحمل الشهادة وأدائها من فروض الكفايات، فإذا قام بها من اكتفى به فيها شرعا سقط الفرض عن الباقيين، وإن امتنع الجميع عن الإجابة إلى التحمل أو الأداء عند طلب صاحب الحق أو عند خوف فوات الحق

(١) سورة النساء آية - ١٣٥.

(٢) سورة المائدة آية - ٨.

(٣) سورة الأنعام آية - ١٥٢.

(٤) سورة المعراج آية - ٢٣.

أتموا جميعاً حيث تتعين الشهادة حينئذ في حقهم، ولأن أداء الشهادة أمانة المشهود له في ذمة الشاهد وهي تقتضي الأداء^(١). قال تعالى : ﴿فليؤد الذي أؤتمن أمانته^(٢)﴾. وقال تعالى : ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها^(٣)﴾.

ومحل إثم الممتنع إذا لم يكن عليه ضرر وكانت شهادته مفيدة نافعة، فإن كان عليه ضرر في التحمل أو الأداء لم يلزمه لقوله تعالى : ﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد^(٤)﴾. ولقول النبي ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار^(٥)». ولأنه لا يلزمه أن يضر بنفسه لنفع غيره.

وإذا كان ممن لا تقبل شهادته لم يجب عليه، لأن مقصود الشهادة لا يحصل منه.

(١) المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ١٤٦، ١٤٧، جواهر العقود للأسيوطي ج ٢ ص ٤٣٥، ط الأول، كشف القناع للبهوتي ج ٦ ص ٣٩٩، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٧ ص ٥٧، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٤ ص ٢٠٧، بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٠٦٠، ٤٠٦١، حاشية قرة عيون الأخبار تكملة رد المختار على الدر المختار ج ٧ ص ٦٢، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ص ٦٨، الهداية وشرح فتح القدير عليها ج ٧ ص ٣٦٥، تبصرة الحكام ج ١ ص ٢٠٦، الأبواب والفصول في أحكام شهادة العدول — الفصل الثالث في حكم تحمل الشهادة — ق ١٥٤ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٣٦ فقه مالكي، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٢٠، ٣٢١، المهذب ج ٢ ص ٣٢٤، قليوبي وعميرة ج ٤ ص ٣٣٠، أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٣٢٢، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٥٣٥، تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٥، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٣٩٨، طرق الأئمة لأحمد إبراهيم ص ١٢٤، ١٢٥، العدة شرح العمدة ص ٦٢٤، المقنع ص ٣٤٤، المنتقى شرح الموطأ ج ٥ ص ١٨٨، ١٨٩، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٦٣، الهدية العلائية ص ٤١٦ ط الثالثة.

(٢) سورة البقرة آية — ٢٨٣.

(٣) سورة النساء آية — ٥٨.

(٤) سورة البقرة آية — ٢٨٢.

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن عباس، وجاء في تلك السنن بأنه ذكر في الزوائد أن في إسناده جابر الجعفي، منهم. وأخرجه ابن حنبل في مسنده، وابن ماجه عن إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت بلفظ : أن رسول الله ﷺ قضى أن « لا ضرر ولا ضرار »، وقيل بأن في حديث عبادة هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع، لأنه قال الترمذي، وابن عدى بأن إسحاق بن الوليد لم يدرك عبادة بن الصامت، انظر : سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٨٤، مسند الإمام أحمد ج ٥ ص ٣٢٧، موطأ مالك ج ٢ ص ٧٤٥، ٨٠٥، مختصر الجامع الصغير للمناوي ج ٢ ص ٣٦٣، فيض القدير شرح الجامع الصغير ج ٦ ص ٤٣١، ٤٣٢.

وقد يتعين الأداء على اثنين بأن لم يشهد على الحق سواهما، أو يكون قد شهد عليه جماعة لكنهم غابوا، أو ماتوا، أو كانوا فسادا إلا الاثنين فإنه يتعين عليهما الأداء إذا دعيا إليه، لأن المقصود لا يحصل إلا بهما^(١).

وقد استدل جمهور الفقهاء على تحول الشهادة وأدائها من فرض كفاية إلى فرض عين إذا طلبها صاحب الحق أو خيف فوات حقه بالكتاب والسنة.

أولا : الكتاب :

١ — مما استدلو به من الكتاب قوله تعالى : ﴿ ولا يَأْبُ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾^(٢) ففي هذه الآية الكريمة نهى الله سبحانه وتعالى الشهود عن الامتناع عن أداء الشهادة عندما يدعون لذلك حيث تتعين، لأنها وسيلة لإقامة العدل وإحقاق الحق. والله هو الذي فرضها كي يلبىها الشهداء عن طوعية تلبية وجدانية بدون تضرر أو تلكؤ، وبدون تفضل كذلك على المتعاقدين أو أحدهما، إذا كانت الدعوة من أحدهما أو كليهما^(٣). وبما أن النهي عن الشيء أمر بضده وضد الامتناع الأداء، لذا يكون النهي عن الامتناع عن أداء الشهادة أمرا بأدائها عند الدعوة إليها.

هذا وقد اختلف العلماء في معنى هذه الآية على ثلاثة أقوال :

أحدها : لا يَأْبُ الشَّهَدَاءُ عن تحمل الشهادة وإثباتها في الكتاب، فإذا دعوا للتحمل فعليهم الإجابة ليتحملوها، ويكون اسم الشَّهَدَاء مجازا فيمن سيتصف، ويكون الإباء عن التحمل حينئذ مكروها كراهة تنزيه على أن النهي حينئذ يدل على الكراهة التنزيهية، ومرجعها خلاف الأولى، لأن التحمل لما فيه من إعانة

(١) المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ١٤٧، جواهر العقود ج ٢ ص ٤٣٥، البحر الرائق ج ٧ ص ٥٧.

(٢) سورة البقرة آية — ٢٨٢

(٣) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٥، تفسير : في ظلال القرآن ج ١ ص ٤٩٤، ط السابعة.

المسلم على حفظ حقه أولى. وسياق الآية لا يأني هذا التأويل وهو قرينة المجاز. وهذا قال ابن عباس، وقتادة، والربيع بن أنس^(١).

قال القرطبي معقبا على أقوال المفسرين في هذه الآية : وقد يستلوح من هذه الآية دليل على أنه يجوز للامام أن يقيم للناس شهودا ويجعل لهم من بيت المال كفايتهم، فلا يكون لهم شغل إلا تحمل حقوق الناس حفظا لها، وإن لم يكن ذلك ضاعت الحقوق وبطلت. فيكون المعنى : ولا يأب الشهداء إذا أخذوا حقوقهم أن يجيئوا. فان قيل : هذه شهادة بالأجر، قلنا : إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال، وذلك كأرزاق القضاة والولاة وجميع المصالح التي تعن للمسلمين وهذه من جملتها^(٢).

الثاني : لا يأب الشهداء عن أداء الشهادة إذا كانت قد حصلت عندهم بالتحمل ودعوا لأدائها، فيكون المراد نهى مسمى الشهداء عن الإباء، وحقيقة الشهداء من اتصفوا بالشهادة، ولا اتصاف قبل الدعاء إلا بالتحمل، فيلزم كون النهي عن إباء الأداء مستعملا في حقيقته.

وبه قال مجاهد، وابن جبير، والسدي، وغيرهم^(٣).

اعتراض :

ويعترض على هذا القول بعدم التسليم به، لأن الله تعالى قال : ﴿ واستشهدوا

(١) تفسير أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٥٦، تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٥، شرح فتح القدير ج ٧ ص ٣٦٥، ٣٦٦، تفسير القرطبي ج ٣ ص ٣٩٨، طرق الاثبات لأحمد ابراهيم ص ١٠٩، أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٢٠.

(٢) تفسير أحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٣٩٨، ٣٩٩ بشيء من التصرف، انظر قول ابن العربي في كتابه أحكام القرآن بهذا المعنى ج ١ ص ٢٥٦.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٥٦، تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٥، تفسير القرطبي ج ٣ ص ٣٩٨، شرح فتح القدير على الهداية ج ٧ ص ٣٦٦، طرق الاثبات لأحمد ابراهيم ص ١٠٩، المبسوط ج ١٦ ص ١٧٧.

شهيدين من رجالكم ﴿ فسماهما شهيدين وأمر باستشهادهما قبل أن يستشهدا، لأنه لا خلاف أن حال الابتداء مرادة بهذا اللفظ، وهو كما في قوله تعالى : ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ سورة البقرة آية ٢٣٠، فسماه زوجا قبل حصول الزواج، وإنما يلزم الشاهد إثبات الشهادة ابتداء، ويلزمه إقامتها على طريق الإيجاب إذا لم يوجد من يشهد غيره، وعلى هذا فإن النهي لا يقتصر على نهي الشهود عن الإباء، بل يشمل معها حالة التحمل^(١).

الثالث : لا يأب الشهداء عنهما معا. أي لا يأب الشهداء عن تحمل الشهادة إذا حملوها، ولا يأبوا عن إقامتها إذا تحملوها.

وبه قال الحسن البصري، وهو قول آخر لابن عباس^(٢)، قال في كشف القناع : « وتطلق الشهادة على التحمل والأداء لقوله تعالى : ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ وقوله : ﴿ ولا تكتموا الشهادة ﴾^(٣) الآية.

قال القرطبي في تفسيره : قال ابن عطية : « والآية كما قال الحسن جمعت بين أمرين على جهة الندب، فالمسلمون مندوبون إلى معونة إخوانهم، فإذا كانت الفسحة لكثرة الشهود والأمن من تعطيل الحق فالمدعو مندوب، وله أن يتخلف لأدنى عذر، وإن تخلف لغير عذر فلا إثم عليه ولا ثواب له. وإن كانت الضرورة وخيف تعطيل الحق أدنى خوف قوى الندب وقرب من الوجوب، وإذا علم أن الحق يذهب ويتلف بتأخر الشاهد عن الشهادة فواجب عليه القيام بها، لا سيما إن كانت محصلة وكان الدعاء

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٢٠.

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٦، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٥٦، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٣٩٨، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٦٣٠، ٦٣١، ط مكتبة الجمهورية العربية، الحاوي للماوردي مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٠٢ فقه شافعي، أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٢٠.

(٣) سورة البقرة آيتا — ٢٨٢، ٢٨٣، انظر كشف القناع ج ٦ ص ٣٩٩

إلى أدائها، فإن هذا الظرف أكد، لأنها قلادة في العنق تقتضي الأداء^(١)».

الترجيح :

الراجع أن الآية الكريمة تحتمل المعنى الثاني، لأن حقيقة الشهود من اتصفوا بالشهادة، فيكون النهي عن الإباء لمن اتصف بالشهادة حقيقة إذا دعي لأدائها، لأنه لا اتصاف بالشهادة قبل الدعاء لأدائها إلا بتحملها، فيلزم كون النهي عن إباء الأداء، لما فيه من المحافظة على حقيقة اللفظ، والأداء المفروض لا يكون إلا عند الحاكم ففرض الله سبحانه وتعالى على المتحمل أن يذهب إلى الحاكم لأداء ما تحمله من شهادة^(٢).

وقد جرت العادة بأن المتعاقدين هما اللذان يحضران للشهود ليحصل التحمل، ولا يلزم الشهود الحضور إليهما، بينما في الأداء يلزم الشهود الحضور إلى القاضي لتأدية شهادتهم مما يجعل النهي عن إباء الأداء هو المراد^(٣).

٢ — وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبِهِ ﴾^(٤).

تفيد الآية الكريمة نهى الشاهد عن إخفاء الشهادة وعدم إظهارها، فيكون أمراً بالإظهار، لأن النهي يستلزم الأمر بالضد الذي لا يتحقق الامتناع إلا به وهو الاظهار، والأمر يفيد الوجوب، وبما أن الوعيد الشديد المقترن بالنهي عن الكتمان لا يكون إلا عند الدعوة إلى الشهادة لإحياء الحق، أو عند الخوف من فوات الحق، لذا كان الأمر مفيداً للوجوب عند هاتين الحالتين.

وقال ابن عباس : (على الشاهد أن يشهد حيثما استشهد، ويخبر حيثما

(١) تفسير القرطبي ج ٣ ص ٣٩٨.

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٥، شرح فتح القدير على الهداية ج ٧ ص ٣٦٦.

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٧ ص ٥٧، أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٢٠. انظر تكملة رد

المختار على الدر المختار ج ٧ ص ٦٧.

(٤) سورة البقرة آية — ٢٨٣.

استخبر، وقال : ولا تقل أخبر بها عند الأمير بل أخبر بها لعله يرجع أو يرعوى^(١).
ومعنى آثم قلبه : أي فاجر قلبه، وهذه كقوله تعالى : ﴿ ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين ﴾ سورة المائدة آية ١٠٦.

ونبيه تعالى في قوله : ﴿ ولا تكتموا الشهادة ﴾ يحرم بموجبه كتمان الشهادة عن القاضي فيكون الإظهار للقاضي وهو الأداء فرضا على الشهود، لأنه الضد الذي لا يتحقق الانتهاء عن المحرم الذي هو الكتمان إلا به.

وأكد سبحانه وتعالى التحريم المفاد بالنبي بقوله تعالى : ﴿ ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾ وهو تأكيد في تأكيد، لأن قوله تعالى : ﴿ فإنه آثم قلبه ﴾ تأكيد، وإضافة الإثم إلى القلب الذي هو أشرف أعضاء البدن ورئيسها تأكيد في تأكيد، لأن القلب محل اكتساب الآثام والأجور والآلة التي وقع بها أداؤها لما عرف أن إسناد الفعل إلى محله أقوى من الإسناد إلى كله، ولأنه هو محل الكتمان فهو محل المعصية بتمامها هنا، بخلاف سائر المعاصي التي تتعلق بالأعضاء الظاهرة فإنها وإن كانت مسبوقة بمعصية القلب وهو الهم المتصل بالفعل فليس هو محلا تمامها^(٢).

ثانيا : السنة :

١ — واستدلوا من السنة بما روى مسلم والنسائي والبيهقي عن عبادة بن الوليد^(٣) عن أبيه عن جده قال : «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر

(١) تفسير القرطبي ج ٣ ص ٤١٥.

(٢) تفسير القرطبي ج ٣ ص ٤١٥، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٦٣، تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٧، شرح فتح القدير ج ٧ ص ٣٦٦، حاشية قرّة عيون الأخبار تكملة رد المحتار ج ٧ ص ٦٢.
(٣) هو : عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري المدني، أبو الصامت، ويقال له : أبو عبد الله أيضا. روى عن أبيه، وجده، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وغيرهم. وعنه : ابن اسحاق، ويزيد بن الهاد، والوليد بن كثير، وغيرهم. قال أبو زرعة، والنسائي : ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : كنيته : أبو الوليد، انظر : تهذيب التهذيب ج ٥ ص ١١٤.

واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، ونقول الحق حيث كنا لا نخاف في الله لومة لائم^(١)».

وجه الدلالة :

أن هذا الحديث الشريف يفيد التزام الصحابة رضي الله عنهم بالتزامات سامية منها الالتزام بالقول بالحق وتبليغه، والشهادة بالحق قول به سواء كان ذلك عند تحملها أو عند أدائها.

٢ — وبما أخرج مسلم ومالك وأحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن زيد بن خالد الجهني^(٢) أن النبي ﷺ قال : « ألا أخبركم بخير الشهداء، الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها^(٣) ».

قال النووي : «وفي المراد بهذا الحديث تأويلان : أصحهما وأشهرهما تأويل مالك وأصحاب الشافعي، أنه محمول على من عنده شهادة لإنسان بحق ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد، فيأتي إليه فيخبره بأنه شاهد له.

الثاني : أنه محمول على شهادة الحسبة وذلك في غير حقوق الآدميين المختصة بهم.

(١) النص لمسلم والنسائي، انظر صحيح مسلم ج ٣ ص ١٤٧٠، سنن النسائي ج ٧ ص ١٣٨، السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ١٥٩.

(٢) هو : زيد بن خالد الجهني المدني، أبوزرعة، ويقال : أبو عبد الرحمن، ويقال : أبو طلحة. صحابي جليل، شهد مع النبي ﷺ الحديبية، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح، وحديثه في الصحيحين وغيرهما. توفي بالمدينة سنة ٧٨ هـ، وقيل سنة ٦٨ هـ، وقيل غير ذلك، انظر : الاصابة ج ١ ص ٥٦٥، الاستيعاب بهامش الاصابة ج ١ ص ٥٥٨، أسد الغابة ج ٢ ص ٢٢٨، تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤١٠.

(٣) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٤٤ الطبعة الأولى لدار احياء التراث العربي تحقيق وتعليق محمد عبد الباقي، سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٠٤ نشر دار احياء السنة النبوية، الموطأ ج ٢ ص ٧٢٠ ط البائي الحلبي وشركاه، جامع الترمذي ج ٤ ص ٥٤٤، منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال بهامش مسند الامام أحمد ج ٣ ص ٤٩ ط المكتب الاسلامي ودار الصياد بيروت، سبل السلام ج ٤ ص ١٢٦ ط مطبعة المشهد الحسيني، نيل الأوطار مع المنتقى ج ٨ ص ٣٤٤، اللام بأحاديث الأحكام ص ٥٢٠، ط أولى ١٣٨٣ — ١٩٦٣ م.

وحكى تأويل ثالث : أنه محمول على المجاز والمبالغة في أداء الشهادة بعد طلبها لا قبله كما يقال : الجواب يعطى قبل السؤال. أي يعطى سريعا عقب السؤال من غير توقف^(١)».

وقيل : إن ذلك في الأمانة والودعة ليتيم لا يعلم مكانها غيره فيخبر بما علم من ذلك^(٢). وعندي أن هذا القول ليس قولاً مستقلاً وإنما هو جزئية من مفهوم تأويل النووي الأول. لكن روى ما يدل على ذم الشهادة قبل السؤال وهو ما روى مسلم وأحمد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «خير أمتي القرن الذين بعثت فيهم ثم الذين يلونهم، والله أعلم أذكر الثالث أم لا قال : ثم يخلف قوم يحبون السمانة^(٣) يشهدون قبل أن يستشهدوا^(٤)»، فإنه يدل على أن النبي ﷺ ذكر من يؤدون الشهادة قبل أن تطلب منهم، وهو أمر مكروه ما لم تدع الحاجة إليه خشية فوات أو ضياع الحق.

* قال النووي : قال العلماء : (الجمع بينهما أن الذم في ذلك لمن بادر بالشهادة في حق لآدمي هو عالم بها قبل أن يسألها صاحبها، وأما المدح فهو لمن كانت عنده شهادة لآدمي ولا يعلم بها صاحبها فيخبره بها ليستشده بها عند القاضي إن أراد. ويلحق به من كانت عنده شهادة حسبة وهي الشهادة بحقوق الله تعالى فيأتي القاضي ويشهد بها بدون إن يطلب منه ذلك وهذا ممدوح إلا إذا كانت الشهادة بحد ورأى

(١) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٤٤، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ١٧.

(٢) نيل الأوطار مع المنتقى ج ٧ ص ٣٣٤.

(٣) السمانة هي السمن. قال جمهور العلماء في معنى هذا الحديث : المراد بالسمن هنا كثرة اللحم. ومعناه أنه يكثر ذلك فيهم. وليس معناه أن يتمحضوا سمناً. قالوا : والمذموم منه من يستكسبه. وأما من هو فيه خلقة فلا يدخل في هذا. والمكتسب له هو المتوسع في المأكول والمشروب زائداً على المعتاد، أنظر صحيح مسلم ج ٤ ص ١٩٦٤.

(٤) رواه البخاري ومسلم وأنظر : صحيح مسلم ج ٤ ص ١٩٦٤ واللفظ له.

المصلحة في الستر. وقال : وهو مذهب أصحابنا، ومالك، وجماهير العلماء، هو الصواب^(١).

وقيل بأن حديث : « ثم يخلف قوم يحبون السمانة يشهدون قبل أن يستشهدوا » محمول على شهادة الزور^(٢).

د. عبد الله بن محمد الزين

- ولد بالدهنة سنة ١٣٦٢ هـ
- درس مرحلة الليسانس بكلية الشريعة بالرياض
- حصل على درجة الماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة ١٣٩٧ هـ
- وحصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة ١٤٠٢ هـ
- يشغل حالياً منصب مدير عام الإدارة بديوان المظالم

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ٨٧ وانظر : مواهب الجليل ج ٦ ص ١٦٦، المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٢١٦، كشاف القناع ج ٦ ص ٤٠١، على مختصر خليل ج ٧ ص ١٨٧، تلخيص الجبير في تخریج أحاديث للرافعي الكبير ج ٤ ص ٢٠٤.

(٢) المجموع الجليله ص ٣٤٩، تلخيص الجبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير ج ٤ ص ٢٠٤.